

معوقات وتحديات السياحة المستدامة في الجزائر في ظل الرهانات الحالية Obstacles et défis du tourisme durable en Algérie face aux enjeux actuels

* قمداني صفية حميدة

جامعة الجزائر 3، الجزائر

guemdani.safia.hamida@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/02

تاريخ الاستلام: 2024/03/10

المستخلص:

يعد القطاع السياحي مورد هام من موارد الثروة، حيث أن التنمية السياحية جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة ولذلك يجب ان تتضمن نفس مقوماتها من أجل تحقيق أهدافها المرسومة. ومنه ضرورة الاهتمام بهذا القطاع وتطويره لتستفيد منه الدولة الجزائرية في ظل أزمة انخفاض سعر البترول التي تشهدها الجزائر في الآونة الأخيرة، لذلك أصبح من الضروري على الجزائر وضع وتحديد استراتيجية لترقية القطاع السياحي وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع تنمية تهدف إلى تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر عن طريق الاستثمار في قطاع السياحة وتوجيه المخططات من أجل تهئية هذا القطاع ومن ثم تحقيق التنوع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة، الاستثمار السياحي، التهيئة السياحية المستدامة في الجزائر، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر.

Abstract:

Le secteur du tourisme est considéré comme l'une des principales ressources qui mène à la richesse, ce secteur suscite l'intérêt de le développer pour que l'Etat algérien tire profit de ses avantages, dans le contexte de la récente crise des prix due à la baisse des tarifs des hydrocarbures qui s'est répercutée sur l'économie algérienne, il est donc devenu nécessaire d'adopter des réformes et de définir une stratégie visant à améliorer le secteur du tourisme grâce à des investissements dans des projets de développement afin de réaliser le développement durable du tourisme en Algérie et cela à travers L'économie durable qui prend en compte les aspects sociaux et environnementaux de manière à répondre aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre à leurs propres besoins. Et pour y aboutir l'état algérien doit entreprendre et concrétiser l'accompagnement de ce secteur dans le but d'arriver à la diversification économique. Et L'objectif final tend vers l'élévation du tourisme au rang de véritable industrie générant des postes d'emploi et des richesses nationales, notamment par le développement de l'investissement, qui est l'élément majeur de la stratégie touristique nationale.

Mots clés : Le développement durable, le développement touristique durable, l'investissement touristique, la configuration du tourisme durable en Algérie, Les obstacles à l'investissement touristique en Algérie.

JEL Classification Codes : Q01; L83; O13.

* المؤلف المرسل: قمداني صفية حميدة

مقدمة:

السمة الرئيسية للاقتصاد الجزائري اليوم هو التحول إلى اقتصاد السوق، هذا التحول نتج عنه خلق بيئة اقتصادية معقدة، فيجب على الجزائر تنظيم خطط استثمارية متناسقة مع واقع وتطور الاقتصاد العالمي الذي يحاول تنسيق التنمية الاقتصادية مع التنمية المستدامة أي خلق مشاريع اقتصادية تتماشى مع الاستدامة والحفاظ على البيئة وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة بصفة عامة وقد تكون هذه المشاريع في مجالات متنوعة منها السياحة حيث سجل العقد الماضي اهتماما دوليا بشؤون السياحة المستدامة وحمايتها وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث جاءت قضايا موارد السياحة ومرافقها وحمايتها وتنميتها من الأولويات في سياسات كثير من الدول ومجالات تعاونها. وفي الوقت الحاضر تشهد الدول العربية وعيا ثقافيا وعلميا واجتماعيا، يعطي الموارد السياحية اهتماما بالغا في الحماية والحفاظ عليها، بحيث أصبح لهذا الاتجاه تأثير مباشر على التفكير ونمط حياة بين مواطنيها. وهو توجه يتفق والتراث الحضاري، والذي تسعى إليه خطط التنمية الوطنية في الدول العربية، من خلال إدراج مبادئ الوعي بالسياحة ومقوماتها وادماج مفهوم السياحة المستدامة ضمن هذه الخطط التنموية وتوضيح أبعادها والمعوقات التي يمكن أن تواجهها ولهذا تم طرح الإشكالية التالية:

ما أبعاد السياحة المستدامة وماهي معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر وما هو دور التهيئة والتفعيل السياحي فيها؟

1. مبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة:

1.1. التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة:

تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها، كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.¹ وظهر هذا المفهوم في مطلع التسعينات حيث تناول التنمية المستدامة ثلاث جوانب رئيسية وهي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب الإنساني، والتي يجب أن تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة.

1.2. مبادئ التنمية المستدامة: ونذكر مبادئ التنمية الاقتصادية على شكل نقاط أساسية كالآتي:

- التخطيط الاستراتيجي: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها ويتحقق ذلك من خلال تطبيق التخطيط الاستراتيجي.
- أهداف واقعية ومرنة: وضع الأهداف للمساعدة في تحديد كمية وجودة المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها، حيث واقعية الأهداف تعتبر من أهم الأدوات لتنفيذ السياسة بفاعلية.
- توفير الموارد المالية.
- التكامل بين القطاعات المختلفة: وذلك من خلال تحقيق التوازن بين السياسات.
- اعتماد مبدأ الشفافية: في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني والمسؤولية المساءلة والمحاسبة في التنفيذ.
- اعتماد مبدأ لا مركزية اتخاذ القرار.
- رفع الوعي: وذلك بالاهتمام بالتعليم وبناء القدرات واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة.
- مبدأ العدالة بين الأجيال: أي أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر، حتى يتوفر لهم نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتهم.
- التوزيع العادل للدخل: وتأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع.

– **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:** لضمان استدامة التنمية بحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية.

– **الوقاية من التلوث:** وهي أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه، وعلى هذا الأساس يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديد للبيئة وصحة الإنسان ولتطبيق هذا المبدأ يجب تنفيذ تقييم للأثر البيئي واستخدام أفضل لوسائل التكنولوجيا المتاحة.²

2. غايات وأهداف التنمية المستدامة والمهام الخاصة بإنجازها:

2.1. **غايات وأهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتوياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة: وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها.
- احترام البيئة وتحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وذلك بالتعامل مع المورد على أنه مورد محدود لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على توظيفها بشكل أمثل.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: وذلك بتوعية السكان بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدام هذه التكنولوجيا في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
- تحقيق نمو اقتصادي: بحيث يحافظ على الرأس مال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.³

2.2. **المهام الخاصة بإنجاز التنمية المستدامة:** وتلخص المهام الخاصة بإنجاز التنمية المستدامة فيما يلي:

- التنسيق بين مختلف العمليات التنموية الجارية على قدم وساق بالمجتمع وبخاصة فيما يتصل بصياغة الرؤى والاستراتيجيات التنموية.
- التعرف على أو تحديد القضايا الحيوية والضرورية للمجتمع.
- الاتفاق أو التعاون البناء بين مختلف الأطراف الفعالة والمؤثرة بالمجتمع خاصة فيما يتصل بجمع المعلومات والبيانات الضرورية عن المجتمع وتحديدًا عن أولوياته وأفضلياته التي يسعى لتحقيقها.
- تشييد آلية لفض النزاعات والصراعات المحتملة أو الحالية.
- الاستمرارية في إدارة برامج وعمليات التنمية المستدامة دون توقف.
- تحديد مصادر التمويل الموجودة بداخل المجتمع أو الوافدة من خارجه.
- التعرف على نقاط الضعف والقوة في المجتمع والتي قد تدعم أو تضعف من التنمية المستدامة.⁴

3. تجربة الجزائر في التنمية المستدامة واستراتيجية الدولة في هذا المجال:

3.1. **تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة:**

بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة، إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وسنحاول ذكر أغلب مجالات التدخل:

- **في مجال التلوث المائي :** تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب و شبكات التطهير، بإعادة تأهيل شبكات 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، و إعادة تأهيل 24 محطة للتصفية دون نسيان مبادرات

الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص وإعادة النظام التعريفي للماء، وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التمرين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار انجزت منه 50 بالمئة.

— **في مجال التلوث الجوي:** أن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات، وقد اتخذت في هذا المجال عدة اجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وادخال البنزين الحالي من الرصاص حيث نسجل في الوقت الحالي حوالي 40.000 سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وانجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الاقليم وأن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الحالي من الرصاص بسكيكدة.

و في المدة الأخيرة، خصصت مصانع الاسمنت ووحدات استثمارات جديدة لتجديد أو لإقامة تجهيزات مضادة للتلوث فقد استثمرت سوناطراك 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة واحترام التزاماتها لا سيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية التي انعقدت في كندا المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون، تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون، وانجاز حوالي 30 مشروع مخصصة للإزالة المواد التي تسهم في اضعاف طبقة الأوزون، وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التلوث.

— **في مجال تلوث البحر و المناطق الشاطئية:** إن إقامة جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلي زاد من تدهور الوضعية وبالتالي سعت الدولة سنة 1992 بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات الكفيلة بمكافحة التلوث البترولي و تجهيزات و مواد المخابر، وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر و تكوين الاطارات المختصة و تنظيم المرور في الموانئ، ومن جهة أخرى وعلى غرار بلدان الحوض المتوسطي، بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية و قد انتهت دراسته الاولى الخاصة بالمساحة الحضرية للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة، يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى، وقد قدرت كلفة ازالة أوحال الموانئ الرئيسية بمبلغ 3600 مليون دينار.

— **في مجال الغابات وحماية السهوب:** ترمي الاستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى والعمل على قدم وساق لإعادة تهيئة 3 ملايين هكتار من السهوب واعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانحراف.

— **في مجال حماية التراث الثقافي:** يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية، وعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل أهمها: السلب المنتظم للمنحوتات لما قبل التاريخ وبيعها في الخارج، وسلوكيات التخريب، ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال. لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حاليا على ترميم التراث التاريخي، وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص العملية 18 ولاية منها الجزائر العاصمة بـ 15 موقع، الاغواط، قسنطينة، وهران، غرداية... و قد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي و الثقافي بـ 1,114.000 دينار

— **في مجال التربة والتحصين البيئي:** إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم ادراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، كما أسست برامج اذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع ايكولوجية.

3.2. استراتيجية الدولة في مجال التنمية المستدامة: وضعت استراتيجية للفترة 2001-2011 تتركز حول تحقيق

الأهداف التالية:

- ادماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية: حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.
- العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر: من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.
- حماية الصحة العمومية للسكان: من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكياتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية. ومن خلال هذه الأهداف يمكن استخلاص أن التنمية المستدامة تقوم على أربعة ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة البشرية، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية.⁵

4. مفهوم السياحة المستدامة وأبعادها ومحدداتها:

4.1. مفهوم السياحة المستدامة:

- حسب المادة 9 من الجريدة الرسمية العدد 11 لسنة 2003 تهدف التنمية السياحية إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي خاصة عن طريق الاستثمار السياحي مع الحرص مع تامين التراث السياحي الوطني، و تنص المادة 10 من الجريدة الرسمية العدد 11 لنفس السنة على أنه تندرج التنمية السياحية من حيث أهدافها وغاياتها ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة طبقا للقانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001م،⁶ ولتحديد مفهوم السياحة المستدامة لابد من وضع مفهوم عام للسياحة ومنه تعرف السياحة على أنها نوع من العلوم الجديدة التي يشارك في تكوينها علوم أخرى منها الجغرافيا والتاريخ والآثار والاقتصاد وعلوم الفن والجمال والتثقيف الحضاري حيث أن السياحة هي نشاط الذي يقوم به أشخاص في مكان خارج بيئته المعتادة لمدة زمنية دون أن يكون غرضه من السفر داخل مكان الإقامة الكسب، ويمكن اعتبار السياحة أيضا بأنها ظاهرة اجتماعية تشمل انتقال شخص أو أشخاص في مجال إقامتهم المعتادة إلى مكان آخر داخل دولتهم حسب المفهوم العالمي للسياحة، فإن هناك ثلاثة أنواع من السياحة هي:
- السياحة الخارجية: وهي عبارة عن انتقال الأشخاص من مكان إقامتهم المعتادة إلى خارج حدود دولتهم.⁷
 - السياحة الداخلية: وتشمل حركة المواطن داخل الحدود السياسية لدولة معينة ويمارسها سياح من سكان تلك الدولة من مواطنيها أو المقيمين بها.

- السياحة الواردة: وتعني حركة المسافر غير المواطن في بلد غير بلده (البلد المستقبلة).

- السياحة الصادرة: وتعني حركة المواطن إلى بلد غير بلده.

وعليه فإن الاستثمار السياحي يعرف بأنه الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة. وتشمل هذه المجالات التسهيلات السياحية الأولية والخدمات السياحية المساندة. فالسياحة المستدامة مبدأ يقول بأن النمو الاقتصادي والتطور لابد أن يقوموا ويحافظ عليهما ضمن حدود العلاقات المتبادلة بين الناس وأفعالهم وبين المحيط الحيوي والسنن التي تحكمه. وهي تعني تحقيق مستوى معقول من الرخاء والأمن لجميع أفراد المجتمع بين الدول النامية، ولذلك يعد أمرا أساسيا لحماية التوازن البيئي والحفاظ على مقومات السياحة.

4.2. المحددات الاجتماعية للسياحة المستدامة:

- ليس خطأ القول أن الدول العربية لها كل متطلبات إنجاح إقامة سوق سياحي متطور، وذلك بتملكها على أبرز المحددات الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الدول العربية، ومن بينها الجزائر وهذا من خلال الآتي:
- وجود آثار تاريخية غير متاحة في أي مكان آخر في العالم، يوفر للسياحة مقوما رئيسا للجذب السياحي.

- قطاع السياحة في الدول العربية وفي الجزائر على وجه الخصوص يمثل مصدرا متجددا يمكنه المساهمة بصورة فاعلة في تنويع هيكل الاقتصاد ومصادر الدخل الوطني.
- قطاع السياحة في الجزائر يسهم في تنمية المناطق الريفية والصحراوية ورفع مستوى معيشة سكانها الذي يؤدي بدوره إلى الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى وما يسببه ذلك من عدم توازن تنموي.
- يمثل قطاع السياحة أحد أهم مصادر التوظيف على المستوى المحلي.
- تطوير القطاع السياحي يؤدي إلى إحداث نمو وتطور متزامن في التجهيزات الأساسية.
- الاستثمار في السياحة يوسع من الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاعات المختلفة كقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالسياحة.

4.3 الأبعاد التربوية والاجتماعية للسياحة المستدامة:

التعليم هو استثمار اقتصادي لأهم عنصر من عناصر الإنتاج، ألا وهو العنصر البشري، فتنمية الثروة البشرية من خلال نظام تربوي تعليمي يصبح عاملا رئيسا في جهود التنمية، وعنصر مهم من عناصر الاستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية. **ويتحدد دور التربية والتعليم في عملية التنمية في هذا السياق فيما يلي:**

- يزود التعليم الأفراد بالصفات والمهارات والخبرات اللازمة للتنمية الاقتصادية.
 - من الوظائف الأساسية للنظام التعليمي الكشف عن القدرات الكامنة ببيت أفراد المجتمع والعمل على تنميتها واستثمارها.
 - يقوم التعليم بغرس العادات والقيم التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- ومن هنا فقد ركز المختصون في مجال **السياحة المستدامة** وتسويق خدماتها على مسألة المواصفات التي ينبغي توافرها في العاملين في هذا المجال، وأجمع العديد من المختصين على ضرورة توافر نوعين من الخصائص:
- أولاً: خصائص شخصية:** بمعنى أن هذه الخصائص هي التي يحملها الشخص في جميع حالاته دون تكلف، وأبرزها: حسن الخلق والمظهر والهدوء واللباقة في الكلام والقدرة على التأقلم مع الآخرين، والقدرة على التصرف في المواقف المختلفة، والقدرة على الإقناع والقدرة على التعامل الجيد مع السائح.

ثانياً: خصائص مكتسبة: وهي خصائص قد لا تتوفر في مقدم الخدمة السياحية، ولكن يمكن اكتسابها عن طريق التعليم والتدريب والممارسة، وأبرزها توفر المعلومات عن السياحة، والتخصص في مجال تسويق الخدمات، والمؤهل العلمي. حيث عند دراسة العناصر البشرية في تسويق الخدمات السياحية، يتم التوصل إلى أن أهم الصفات التي ينبغي أن تتوفر لدى العاملين في مجال **السياحة المستدامة** وتسويق خدماتها أن يكون رجل التسويق ومقدم الخدمة حسن المظهر، وبذلك يمكن القول انه ينبغي توافر قدرة تربوية وتعليمية ومهارات ذاتية وقابلية للتدريب والتطوير للقيام بالعمل في مجال **السياحة المستدامة** وتسويق خدماتها.

4.4 الجوانب الاقتصادية للسياحة المستدامة:

تحتل اقتصاديات السياحة في الوقت الحاضر مكانا بارزا في الدراسات المعاصرة، بل أصبحت تمثل فرعاً من فروع هذه الدراسات. والجانب الاقتصادي للسياحة يمثل في الغالب محور الاهتمام بالأنشطة المختلفة للسياحة. فهي ذات تأثيرات متعددة في الاقتصاد، وهي تبدأ من تعظيم النمو الاقتصادي والدخول وحصيلة النقد الأجنبي والعمالة حتى تحسين الهيكل الاقتصادي. وقد برزت أهمية الجوانب الاقتصادية لقطاع السياحة بعد أن أصبح هذا القطاع وخصوصاً خلال النصف الثاني من القرن الماضي أحد المكونات المهمة في الهيكل الاقتصادي في كثير من الدول، وبعد أن أصبحت السياحة تمثل أكثر من 6% من الناتج العالمي. إن النشاط السياحي في غالبية نشاط موسمي، وهناك عوامل تؤدي إلى الموسمية، أهمها تركيز الاجازات في موسم معين كما أن العوامل المناخية والجغرافية تدعو إلى هذه الظاهرة؛ ومن الواضح أن سياحة الاجازات التي تمثل قدراً كبيراً من النشاط السياحي هي التي تدعم هذه الظاهرة؛ والقطاع السياحي يملك تأثيرات مختلفة

على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيراته على ميزان المدفوعات، وتوليد العمالة، وتحسين المرافق الأساسية والتأثيرات المضاعفة للإنفاق السياحي، وكذا التأثيرات الهيكلية.

4.5. الأدوار الإعلامية لتعزيز السياحة المستدامة:

لقد أصبحت السياحة صناعة رئيسة على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نموا متواصلا. فقد زاد عدد السياح على المستوى الدولي الى ثلاثة أمثاله خلال العقدين الماضيين وارتفعت حصائل السياحة الدولية من 22 مليار دولار تقريبا الى حوالي 300 مليار دولار في التسعينات؛ ثم ان السياحة الدولية تعد- في نظر الاقتصاديين- وسيلة مهمة للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان النامية لذا يمكن القول إن من أبرز المهام المناطة بالإعلام في مجال نشر الوعي السياحي في المجتمع، ما يلي:

- تكثيف البرامج التوعوية من خلال الارشادية حول الوعي السياحي الداخلي.
- توجيه برامج إعلامية خاصة بالمعالم السياحية الداخلية.
- تخفيف التدابير المحافظة على السمات المادية للسياحة البيئية المستدامة.
- رعاية المواقع والمعالم التاريخية والحياة البشرية البرية.

تخصيص مساحات صحفية وإذاعية خاصة بالتربية السياحية الوطنية ونشر الوعي السياحي. اذ عادة ما يكون الترفيه والسياحة المستدامة الهدفين الأوليين من انشاء وتنمية الاقتصاد الوطني. فقد أصبحت المناطق الطبيعية الخلابة عوامل جذب رئيسة، كما تشكل الأساس لما يعرف باسم السياحة البيئية.⁸ حيث يمكن تعريف البيئة الاستثمارية السياحية الملائمة على أنها "تلك البيئة التي يتوافر فيها مقومات نجاح الاستثمار السياحي وحسن اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة". أو أنها "البيئة التي تتوافر فيها العوامل الجاذبة لرأس المال والمستثمرين للاستثمار في مجالات سياحية مختلفة، متعددة ومتنوعة". ويمكن تحديد العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية للسياحة كما يلي:

5. العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية السياحية ومنافع السياحة المستدامة:

5.1. العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية السياحية: تتأثر البيئة الاستثمارية السياحية بعدد من العوامل التي يمكن تصنيفها

بمجموعتين:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة العوامل التي تتعلق بالقطاع السياحي خصوصا. وتشمل:

- التشريعات السياحية: وهي أهم عنصر حيث تمثل التشريعات السياحية الإطار القانوني والتنظيمي التي تحدد فيها الالتزامات التي تقع على عاتق المنشآت السياحية او الفندقية عند حصولها على اجازات ممارسة المهنة، او فيما بعد عند مزاوله نشاطاتها اليومية المعتادة. وتشمل ايضا الراغبين في الاستثمار السياحي سواء كان ذلك في الامد القصير أو الأمد البعيد. بتعبير آخر إن التشريعات السياحية تنظم العلاقة بين المنتجين والمستثمرين في النشاط السياحي من جهة، وبين الحكومة والمجتمع من جهة اخرى. وتوضح ما للمنتجين والمستثمرين من حقوق وما عليهم من واجبات والتزامات.
- التشريعات المتعلقة بالاستثمار السياحي والمعاملات الضريبية والجمركية.
- الاجراءات التنظيمية للعرض السياحي والاسعار.
- التمويل وسياسة الصرف الأجنبي.
- البنية الارتكازية والسياسات البيئية.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة من العوامل تؤثر في القطاع السياحي كما تؤثر في غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى وتشمل:

- الاجراءات الخاصة بإثبات حقوق الملكية.
- الاجراءات الخاصة بالترخيص للأعمال الاستثمارية وحقوق المستثمرين.
- التشريعات الخاصة بالعمل وحقوق العمال.

- إجراءات التقاضي الخاصة بتنفيذ العقود وإثبات حقوق المتقاعدين.
- الفساد المالي والإداري.⁹

5.2. مبادئ السياحة المستدامة: وما سبق يمكن استنتاج مبادئ ومقومات السياحة المستدامة وفي الآتي بعض المبادئ

والأنظمة التي لاقت نجاحاً في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وتكون على النحو التالي:

- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.
- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدرّبون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.
- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة.
- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.
- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولاً بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيراً ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية خاصة.
- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة المرغوب فيها.¹⁰

وعند محاولة دمج الرؤي والقضايا سابقة الذكر والتي تتعلق بالسياسات والممارسات المحلية، يجب ان تؤخذ النقاط التالية أيضاً بعين الاعتبار:

- التخطيط السياحي وبرامج التنمية يجب ان تكونوا جزءاً من استراتيجيات تنبني مبدأ الشمول والتكامل مع القطاعات والأنشطة الأخرى في الموقع وفي البلد ككل، والعملية يجب ان تضم الجهات العامة والخاصة وفئات من المواطنين وافراد معينين، وبهذا يكون التخطيط عقلانياً والتنفيذ عملياً.
- الوكالات والمؤسسات والمجموعات السياحية وجميع المعنيين بالسياحة يجب ان يعتمد اخلاقيات عمل واسس تحقيق احترام الثقافة والبيئة للمنطقة المضيفة - الاقتصاد والطريقة التقليدية للحياة - المجتمع والسلوك العام - السلطة والنظم السياسية.
- السياحة يجب ان تخطط او تدار بأسلوب التوجيه الذي يهدف الى حماية الاستخدامات الاقتصادية المناسبة للموارد الطبيعية والبشرية في المناطق المضيفة .
- السياحة يجب ان تعتمد العدالة عند التفكير بتوزيع الفوائد والاعباء بين مروجي السياحة والناس المضيفين والمناطق.
- المعلومات الدقيقة والبحوث والاتصالات عن طبيعة السياحة واثارها على الانسان البيئية الثقافية المدروسة يجب ان يساهموا العملية والتأثير على توجهات التنمية واثارها وضمان المصلحة العامة والمحلية.
- يجب تشجيع السكان المحليين واعادتهم لأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بدعم من الحكومة والسلطات المحلية بالتشغيل والتمويل والتسهيلات الأخرى .

- تحليل المعلومات عن الاقتصاد والمجتمع والبيئة يجب ان يكون متكاملًا ويجب الاعداد له قبل بداية أي مشروع رئيسي.¹¹

5.3. منافع السياحة المستدامة: عند تحليل مبادئ السياحة المستدامة والعوامل المؤثرة فيها يمكن الخلاص إلا أهميتها من

خلال النقاط التالية:

- تشجيع السياحة المستدامة على فهم أفضل لوقع السياحة على البيئة الطبيعية والثقافية والإنساني.
- تضمن السياحة المستدامة توزيع عادل للفوائد والتكاليف.
- تولد السياحة وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة وبشكل غير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد.
- تعزز السياحة قطاعات محلية مربحة مثل الفنادق وغيرها من أماكن الإقامة والمطاعم وغيرها من خدمات الطعام ونظم النقل والعمال اليدوية وخدمات الدليل السياحي.
- تولد السياحة التبادل الخارجي بالنسبة للبلد وتؤدي إلى دخول رؤوس أموال وأموال جديدة للاقتصاد المحلي.
- تسعى السياحة المستدامة إلى إشراك كل شرائح المجتمع في اتخاذ القرارات بما فيها السكان المحليين وذلك لتتعايش السياحة مع مستهلكين آخرين للموارد. تدمج بين التخطيط وتقسيم المناطق مما يضمن تنمية سياحة ملائمة لتحمل قدرة النظام البيئي.
- تحفز السياحة على تحسين وسائل النقل والتواصل المحلية وغيرها من البنى التحتية الأساسية بالنسبة للجماعة.
- تنشئ السياحة مرافق للاستجمام التي يمكن للجماعات المحلية أن تستعملها إضافة إلى الزائرين المحليين والدوليين. كما أنها تشجع على المحافظة على المواقع الأثرية والمباني والمناطق التاريخية وتساهم في تكاليف الحفاظ عليها.
- تعزز السياحة الثقافية التقدير الذاتي للجماعات المحلية وتسمح بفهم أكبر وتواصل أفضل بين الشعوب من خلفيات مختلفة.¹²

6. التنمية السياحية بالجزائر والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وآفاق 2030:

6.1. تجربة الجزائر في التنمية السياحية:

صنفت الجزائر في الرتبة 93 من مجموع 124 دولة، في التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث اعتبر معدو التقرير الذي ساهمت في العديد من الهيئات المتخصصة ومكاتب الدراسات والخبرة فضلا عن المنظمة العالمية السياحية، أن العديد من المؤشرات تجعل الجزائر من بين أسوأ الوجهات السياحية.

يكشف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الصادر بعنوان "الأسفار والسياحة" تقرير القدرة التنافسية 2007 عن وضعية الجزائر فيما يتعلق بالجذب السياحي، حيث تبقى الجزائر استنادا إلى المؤشرات المعتمدة بعيدة عن أهم الدول السياحية وحتى دول المنطقة التي لا تعد تقليديا من الوجهات السياحية. وارتكز التقرير الذي صاغه خبراء تحت إشراف رئيس المنتدى كلاوس على 13 مؤشرا مستعينا بتقديرات أخصائيين من هيئات مثل مكتب الدراسات الأمريكي "بوز أند هاملتون" والمنظمة العالمية للسياحة والجمعية الدولية للنقل الجوي ومجلس الأسفار والسياحة العالمي إلى جانب "فيزا انترناشيونال" لبطاقات الائتمان، ومن بين المؤشرات المعتمدة نجد سياسة القوانين والتشريعات والضبط المعتمد ومحيط الضبط والسلامة والأمن والصحة والنظافة والأولوية التي تمنح للأسفار والسياحة و هياكل النقل الجوي إلى جانب هياكل ومنشأة السياحة والقدرة التنافسية وصناعة الأسفار والسياحة وتوفر الموارد البشرية وتبين تقديرات المنتدى في التقرير أن الجزائر لا تزال متأخرة كثيرا في العديد من المجالات، فقد حازت الجزائر على الرتبة 93 من مجموع 124 دولة في مجال القدرة التنافسية في قطاع الأسفار والسياحة، حيث حصلت الجزائر على 3.67 نقطة، وجاءت الجزائر بعد كافة دول المغرب العربي، حيث احتلت موريتانيا الرتبة 92 بـ 3.71 نقطة، فالمقارنة مع دول المغرب العربي احتلت المغرب الرتبة 57 بـ 4.27 نقطة، أما تونس فاحتلت المرتبة 34 بـ 4.75 نقطة. علما بأن الرتبة الأولى عالميا عادت لسويسرا كأحسن وجهة وصناعة سياحية بـ 5.66 نقطة، تليها النمسا وألمانيا وآيسلندا ثم تأتي الولايات المتحدة في الرتبة الخامسة.

وقد تحصلت الجزائر على الرتبة 93 بعد تصنيف شامل وحساب كافة المؤشرات. قطاع السياحة والأسفار أضحى صناعة قائمة بذاتها في مجال الخدمات بالخصوص، ففي سنة 2006 مثل القطاع، حسب تقديرات المنتدى والمنظمة العالمية للسياحة 10.3 بالمئة من الناتج المحلي الخام العالمي، و يشغل القطاع أكثر من 234 مليون أي ما نسبته 8.2 بالمئة من مناصب الشغل في العالم، و تجاوزت المداخيل

سقف 800 مليار دولار، اما بالنسبة للجزائر فإن آخر تقدير للعائدات المتأتية من السياحة تقدر بـ 178 مليون دولار، فيما أشارت مصادر جزائرية الى حوالي 200 مليون دولار هذه السنة، وفيما بلغ عدد الاشخاص الاجانب الذين دخلوا حوالي 1.44 مليون شخص عام 2005 فإن تقييم الهيئة الدولية، حيث حصلت الجزائر علي 3.4 نقطة من مجموع 7. أما بالنسبة لمناخ الضبط فان الجزائر حصلت على الرتبة 82 مقابل الرتبة 74 بالنسبة لمجالات السلامة والأمن، والرتبة 53 بالنسبة للصحة والنظافة أما الأولوية في مجال استراتيجية الأسفار والسياحة فإن الجزائر جاءت في الرتبة 109 بـ 2.9 نقطة، مما يبين عدم إعطاء القطاع أولوية في استراتيجيات التنمية. واجمالا حصلت الجزائر في مجال التنظيم والقوانين والتشريعات على الرتبة 8.9 بـ 3.8، مما يكشف عن النقائص المسجلة في هذا المجال، وذات الأمر ينطبق علي المحيط العام و الهياكل و المنشأة من جهة والثقافة السياحية و الموارد المتاحة، فهياكل النقل الجوي سيئة حسب تصنيف الهيئة الدولية، حيث تحتل الجزائر الرتبة 101 بـ 2.3 نقطة وأسوأ من ذلك بالنسبة للهياكل السياحية، حيث نجد الجزائر في الرتبة 114 بـ 1.7 نقطة، ونفس الأمر ينطبق علي الهياكل المصاحبة و هياكل الاستقبال، غدت تحتل الجزائر المرتبة 118 بـ 1.6 نقطة، أما عن الموارد البشرية فإن الجزائر مصنفة في الرتبة 107 بالنسبة لتكوين وتخصص العمال، و الرتبة 114 بالنسبة للنظرة الى السياحة، وباستثناء الأسعار و خاصة الطاقة التي تتمتع الجزائر فيها بمرتبة جيدة فإن الجزائر لا تزال تصنف في مراتب سيئة بالنسبة لإجراءات التأشيرات، إذ نجدها في المرتبة 113 و في المرتبة 91 بالنسبة للقوانين المسيرة للاستثمار الأجنبي و 66 بالنسبة لحقوق الملكية.

ويتضح تأثير موجة العنف التي عرفتها الجزائر حيث صنف الخبراء الجزائر في الرتبة 114 في مجال كلفة الاعمال بالنظر للإرهاب، والرتبة 80 بالنسبة لكلفة الأعمال بالنسبة للجرائم والعنف، فضلا عن ذلك فإن الجزائر تأتي في المرتبة 105 بالنسبة للإنفاق الحكومي على قطاع الأسفار والسياحة، وفي مراتب تتراوح ما بين 81 و 72 بالنسبة لوسائل وشبكات النقل والهياكل كما أن الجزائر تأتي في مراتب متدنية في قوانين العمل وعدم ليونتها في مجال خدمات التأهيل والتكوين.¹³

6.2. معطيات حول قطاع السياحة لسنة 2016:

- التدفق السياحي: سجلت الجزائر 2.039.444 سائح من بينهم 716.732 سائح من الجالية الجزائرية القاطنة بالخارج، بارتفاع قدره 19% مقارنة مع سنة 2015.
- الفنادق: يبلغ عدد الفنادق حيز الاستغلال 1231 بقدره استيعاب تقدر بـ 107.420 سرير.
- الوكالات السياحية: يبلغ عدد وكالات السياحة والأسفار 2041 وكالة معتمدة.
- المحطات الحموية: يبلغ عدد المحطات الحموية 23 محطة تابعة للقطاعين العمومي والخاص مع تسجيل 31 مشروع قيد الدراسة.
- الاستثمار: يبلغ عدد المشاريع الاستثمارية قيد الإنجاز 1602 مشروع بطاقة استيعاب تقدر بـ 204.889 سرير.
- التهيئة السياحية: تتوفر الجزائر على 225 منطقة توسع سياحي بمساحة تبلغ 56120 هكتار مخصصة لاحتضان المشاريع الاستثمارية.¹⁴

6.3. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT وآفاق 2030 من أجل تنمية السياحة بالجزائر:

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SDAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة. حدد هذا المخطط:

❖ خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة وهي:

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات.
- تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز.
- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الكبرى.

- تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.
- التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة

❖ يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات وهي:

- الديناميكية الأولى: مخطط الجزائر كوجهة سياحية.
- الديناميكية الثانية: الأقطاب السياحية ذات الامتياز.
- الديناميكية الثالثة: مخطط الجودة السياحية
- الديناميكية الرابعة: مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الديناميكية الخامسة: مخطط تمويل السياحة.¹⁵

وهناك الكثير من المدارس العليا ومراكز التكوين المتخصصة في مجال الفنادق والسياحة لها أكثر من 10 سنوات خبرة وهي:

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة-الجزائر العاصمة.
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية - تيزي وزو.
- مركز الفنادق والسياحة - بوسعادة.
- مراكز التدريب المهني والتعلم: 55 مركز للتكوين وتقديم شهادات (CAP) في الفروع المتخصصة في الفنادق (فن الطبخ، المطاعم والاستقبال).
- المعاهد الوطنية المتخصصة للتدريب المهني 10 : معاهد للتكوين وتقديم شهادات (شهادة تقني سامي في فروع الفنادق (فن الطبخ، المطاعم، الإيواء /الاستقبال، إدارة الفندق، دليل مرافق).
- المدرسة العليا للفنادق والمطاعم (م ع ف م ج) -عين البنيان الجزائر. تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002 -2012 في قطاع السياحة ب 59 مشروع.¹⁶

ومن هنا يمكن استنتاج ما هدف إليه المخطط الاستراتيجي للتهيئة السياحية في الجزائر على النحو التالي:

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الاثار المرتبة عن السياسة الى قطاعات اخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، الشغل)
- المساعدة على مجموعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.
- التوفيق بين الترقية والسياحة والبيئة من خلال دمج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري من خلال احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر من خلال تغيير التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.
- لقد تم تحديد مشاريع ذات الاولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في اقطاب الامتياز التي تهدف الى تحقيق ما يقارب 40.000 سرير بتكلفة تقدر ب 2.5 مليار دولار امريكي، حيث ان حصة الاستثمارات العمومية في هذه الاقطاب تقدر ب 15 % بما فيه المادي وغير المادي، والمشاريع ذات الأولوية منها الجاري انجازه أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم:
- عشرون قرية سياحية متميزة، وارضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي ومصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.
- الحظائر البيئية والسياحية (حديقة دنيا بعنابة، حديقة دنيا بقسنطينة، حديقة دنيا بالعاصمة، حديقة دنيا بوهران، حدائق الواحات)
- مراكز العلاج، الصحة والرفاهية (حمام قرقور، حمام ملوان، حمام الشريعة)
- انطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز الممثلة في الجدول الموالي:¹⁷

جدول رقم 1: المشاريع والفنادق قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للامتياز

الاقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع	عدد الفنادق
القطب السياحي شمال شرق	23	86
القطب السياحي شمال الوسط	32	49
القطب السياحي شمال غرب	18	85
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	04	26
القطب السياحي جنوب غرب توات قورارة	02	23
القطب السياحي الجنوب الكبير الهقار	01	05
المجموع	80	274

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة — حالة الجزائر — أطروحة دكتوراه، الحاج لخضر — باتنة، 2010، ص 131-132، (<http://theses.univ-batna.dz>)، تاريخ الاطلاع: 2017/06/15، 2018 د. 18.

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ ان عدد الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الانطلاق قدرت ب 274 فندقا، موزعة على أقطاب سياحية للامتياز التي تسمح ب بروز تنوع سياحي على كامل التراب الوطني، وهذه الأقطاب تتمثل في:

- القطب السياحي شمال — شرق: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق اهراس
- القطب السياحي شمال — وسط الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.
- القطب السياحي جنوب-شرق: الواحات. غرداية، بشار، الوادي، المنيعه
- القطب السياحي جنوب-غرب: توات، القرارة. طرق القصور. ادرار. في ميمون، بشار
- القطب السياحي الجنوب الكبير: طاسيلي البزي، جانيت، الهقار، تمنراست.

7. صعوبات ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر: يشكل الاستثمار أهم عوامل التنمية السياحية إلا أنه يتعرض في الجزائر لمشاكل تحد من مردوبيته وفعاليتته، وتتمثل أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي فيما يلي:

7.1. مشكل العقار السياحي: إن عدم الاستقرار وتهميش القطاع السياحي خلال فترات سابقة أدى إلى:

- سوء التسيير: فرغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطع مراقبة هذا المورد لكونه يسير من طرف عدة متدخلين (الوكالات العقارية، الجماعات المحلية، الادارة السياحية ...) مما أدى إلى تسيير فوضوي لا يسمح للإدارة بالتصرف في أخذ قرار منح الاراضي وقرار سياسة مناسبة للتنمية السياحية.
- عدم دقة الدراسات في المرحلة الأولى المتعلقة بتحديد الموارد السياحية بسبب نقص الاعتمادات المالية الممنوحة لهذا الغرض، ما أدى الى وضعية صعبة وغير ثابتة للحماية والتحكم في العقار الخاص بمناطق التوسع السياحي مما ساهم في الاقامات الفوضوية والبناءات غير الشرعية والمساس بالمحيط الطبيعي والمواقع السياحية.
- تأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتجهيئتها بسبب نقص امكانيات الدراسات ونتيجة لقوة وحجم المجاز منشآت الاستقبال اضافة الى ظهور السكنات الدائمة والنشاطات غير المتوافقة مع الطابع الايكولوجي لهذه المناطق التي تقلل من قيمتها وغايتها السياحية.
- المضايقات التي يواجهها المتعاملون للحصول علي قطع أراضي والانتفاع بها، أدى إلى تباطؤ كبير في مستوى انجاز المشاريع الفندقية والسياحية، فمناطق التوسع السياحي تستلزم عمليات معقدة للتحكم العقاري.

- عمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي وذلك خرقا للتشريع المتعلق بالبيئة والتعمير والعقار السياحي.

7.2. **عدم ملائمة طريقة التمويل الحالي مع نوعية الاستثمار:** يواجه الاستثمار السياحي مشكل التمويل الذي يعرقل مساره ويتعلق الأمر بتمويل دراسات التهيئة السياحية والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية والبنى التحتية (شق الطرق، شبكة المياه، الاتصال...) من جهة، وتمويل الاستثمارات السياحية والفندقية من جهة أخرى، والتي يحتاج إنجازها إلى مدة طويلة كما قد تصل مرحلة تحقيق المردودية في المتوسط إلى 8 سنوات أين تكون الأموال المستثمرة مجمدة على شكل بيانات وتجهيزات. كما أن الاستثمار السياحي يعاني من عوائق مالية وتتمثل في:

- حداثة نشأة السوق المالية في الجزائر حيث بعد مرور عدة سنوات على انشاء بورصة القيم المنقولة لا يزال عدد المؤسسات السياحية والفندقية التي تنشط هذه السوق منحصرًا على مؤسسة واحدة والمتتمثلة في فندق الأوراسي.

- صعوبات في العمليات الجارية (تحويل، مسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة)

- نقص رؤوس الاموال الأجنبية.

- القروض الممنوحة لتمويل الاستثمار السياحي هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لا تتناسب مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يحتاج إلى قروض طويلة الأجل.

- القروض المقدمة من قبل البنوك هي قروض متماثلة فهي لا تفرق بين الأنشطة التجارية وبين الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ذات المردودية المؤجلة، بل حتى الأنشطة التي تنتمي إلى نفس الفرع (فنادق. مطاعم. وكالات سفر. مخيمات...) يتم معالجتها بنفس الطريقة رغم اختلاف الحاجة إلى التمويل الخاص بكل نشاط.

7.3. **تدهور المحيط الطبيعي والثقافي والمتنمّل في:**

- تدهور البيئة الطبيعية وتعرضها لمختلف أنواع التلوث، فالازدحام الكبير الذي تعرفه الشواطئ الجزائرية بسبب قلة المرافق السياحية على مستوى البلاد وانعدام سياسة للتنمية السياحية ترمي إلى ترقية السياحة في المناطق الداخلية أدى إلى تدهور الشريط الساحلي وتشويه مناظره.

- يتعرض التراث الحضاري والثقافي والتاريخي إلى عدة أضرار تتمثل في عمليات السرقة للآثار مما يعرضها للتشويه والاتلاف، كما أن النمو الديمغرافي والتعمير الفوضوي والمشاكل البيئية ونقص الوسائل البشرية والمادية لحماية المعالم التاريخية وإعادة ترميمها.

- كما أن وجود الذهنيات المعادية التي تعتبر السياحة مصدرا للتشويه والعنف الثقافي يجعل من المستثمرين الأجانب لا يقدمون على التفكير بالاستثمار في الجزائر.

7.4. **عدم استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط السياحي:** إن عدم استقرار القوانين والتشريعات وكذا استقرار السياسات التنموية لم يسمح بإرساء استراتيجية فعالة لبناء صناعة سياحية على المدى البعيد، كما أن الوضع الأمني وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته البلاد منذ الثمانينات أدى إلى تشويه صورة الجزائر في العالم، وانخفاض نسبة السياح وتبقي الممارسات الادارية وطول فترة دراسة الملف الاستثماري والعراقيل البيروقراطية التي يتعرض لها المستثمر أمور تعيقه وتجعله يغير ويحول استثماراته اتجاه دول أخرى.

7.5. **تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار السياحي:** يتضح من خلال الاحصائيات المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أن القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتردد عن الاستثمار في القطاع السياحي، حيث بلغت طلبات الاستثمار في المجال السياحي 2 %

من مجموع طلبات الاستثمار، ومن الاسباب التي جعلت نمو الاستثمارات الخاصة ضعيفة ما يلي:

- صعوبة الحصول على العقار السياحي بسبب عدم تهيئته وتحضيره) على مستوى مناطق التوسع السياحي) وارتفاع تكلفة الاستثمار.

- التنظيم الإداري الذي يحتاج إلى تعديل يتناسب مع الإصلاحات للتحكم في فرص الاستثمار.

- غياب المنتجات المالية اللازمة وعدم وجود تحفيزات مالية خاصة بالمستثمرين في القطاع السياحي.

7.6. **مشاكل على مستوى قطاع الصناعات التقليدية:** إن الصناعات التقليدية تشكل عنصرا هاما في المنتج السياحي، هذه

النشاطات يقوم بها الحرفيين الخواص يحتاجون إلى دعم من طرف السلطات العمومية لاسيما في تأطيرها المهني من خلال تحفيزات جبائية، مالية وترقيوه نظرا للصعوبات التي يواجهها الاستثمار في هذا المجال والتي تتمثل في:

- صعوبة الحصول على مقرات وقروض لاسيما الحرفيون الذين يمارسون نشاطهم في البيت او الذين لا يتوفرون على ضمانات بنكية.

- عدم وجود شبكة تنظيمية لوظائف التمويل والتسويق ملائمة مع خصوصيات هذه الحرف، لأن الحرفي لا يستطيع الحصول على بعض المواد الأولية والتجهيزات بسهولة.

- ضعف برامج التكوين وعدم وجود نظام تمهين ملائم للصناعات التقليدية تدعمه اجراءات تشجيعية وتحفيزية.

كل هذه العراقيل والمعوقات كانت سببا في قلة الاستثمارات السياحية وضعفها، لذلك عمدت الدولة الجزائرية إلى مواجهتها وتذليلها تدريجيا حتى يتسنى لها الاستفادة من الاستثمار السياحي واستغلال الموارد التي تتمتع بها الجزائر استغلالا أمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹⁹

8. **الإجراءات المتخذة من أجل تخطي المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال مخطط جودة السياحة الجزائرية:**

يطمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الإداري للجودة، الحريص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين وأجانب. تم إعداد مخطط جودة السياحة الجزائرية مع مهنيين ومن أجلهم، طبقا للمعايير الدولية، يسمح مخطط الجودة بتحديد المسار من أجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر. ويرتبط مخطط جودة السياحة الجزائرية بالنقاط التالية:

— تأسيس العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر.

— تدعيم كفاءات الموارد البشرية.

— تنظيم الأنشطة السياحية.

— تحديث البنى التحتية

وتتمثل أهداف مخطط جودة السياحة الجزائرية فيما يلي:

نصت المادة 11 من الجريدة الرسمية ل 19 فبراير 2003 على: قصد ترقية الاستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتج السياحي الوطني تضع الدولة تدابير تشجيعية لاسيما في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية وما يمكن استخلاصه هو من أهم أهداف مخطط الجودة هو:

— دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية.

— بلوغ أفضل مهنية في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني.

— افادة المؤسسات السياحية الملتزمة بانتهاج مسار الجودة وذلك بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتحديث والتوسيع والتكوين.

- ضمان ترويج متزايد للمتعاملين المنخرطين في الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر" وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري وتوقع أفضل.²⁰

الخلاصة:

ساهمت الجزائر في محاولة منها للارتقاء بالقطاع السياحي و إقحامه في السوق السياحية العالمية من خلال تبني مخططات واستراتيجيات على المدى القريب والبعيد من خلال تبني مجموعة من التقنيات في إطار استراتيجية التسويق السياحي العام كالمنتج السياحي والتسعيعة السياحية والتوزيع والترويج و تدريب وتكوين الموارد البشرية السياحية لتحسين الاستراتيجية السياحية، غير أن الجزائر مازالت عاجزة على استغلال الإمكانيات السياحية ووضع ميكانيزمات للاستثمار في القطاع السياحي وجعله مصدر هام من مصادر الدخل في الجزائر، حيث لا بد من وجود ارادة سياحية قائمة على تربية سياحية سليمة وخطط مدروسة بدقة وعناية لجلب ثقة السائح المحلي ليكتشف بلده أولا قبل أن نروج لفكرة جذب السياح ومن ثم الانتقال إلى مصطلح التنمية السياحية المستدامة و ذلك بخلق استثمارات في هذا القطاع و تحفيز المقاولاتية المستدامة أي الاستثمار في السياحة المستدامة لمسايرة هذا الاتجاه الحديث من أجل تنمية الاقتصاد الجزائري ككل حيث أن هذه المشاريع تعتبر جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر. ومنه نستخلص أنه مزال النشاط الاستثماري في قطاع السياحة في الجزائر بعيدا عن مواكبة احتياجات السوق في ضوء ما تملكه الجزائر من مقومات سياحية، حيث تركزت المشاريع السياحية حتى الآن في عدد قليل من المدن الرئيسية بينما بقيت مناطق كثيرة عاجزة عن قيام استثمارات ومشاريع سياحية فيها رغم توفر الامكانيات والمعالم السياحية. وبظهور مفهوم السياحة المستدامة والتهيئة السياحية الذي أصبح العنصر الفعال ضمن مجموع العناصر الذي يعول عليه في التنوع والنهوض بالاقتصاد لا بد للجزائر من الاعتماد على هذا التوجه المهم لتحقيق تنمية مستدامة للقطاعات البديلة للاقتصاد الريع والمستهدف هنا القطاع السياحي من خلال النقاط الرئيسية التالية:

- الترويج للمفهوم عبر كل وسائل الاعلام لبعث روح الاستثمار والقبول الاجتماعي له.
- تثمين المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية وخلق ديمومة العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين صورة جودة الخدمات للزبائن الوطنيين والأجانب.
- اعطاء عناية خاصة للمرافقة في القطاع السياحي خصوصا، لتوفر الامكانيات المادية والبشرية لتجسيد مشاريع جديدة فيه.
- المتابعة الميدانية لمرحلة ما بعد انشاء المؤسسات السياحية والوقوف على سبل تذليل العقبات التي تواجهها لتحقيق استمرارية هذا الفرع واستدامة المشروع السياحي.

الهوامش والمراجع:

- ¹ أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية (المكتب الجامعي الحديث)، الإسكندرية-مصر، 2013، ص ص 43-44.
- ² جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة-مصر، 2015، ص ص 152-156.
- ³ أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.
- ⁴ نفس المرجع، ص 48.
- ⁵ بوقرة رابح، خبايا عبد الله، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2014، ص ص 424-428.

- ⁶ المادة 9 و10 من الجريدة الرسمية العدد 11 لسنة 2003 القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001م، ص 6.
- ⁷ فتحي محمد الشرقاوي، مبادئ علم السياحة، دار المعرفة الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية-مصر، 2009، ص 3.
- ⁸ نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان-الأردن، 2015، ص ص 109-118.
- ⁹ إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شير، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع ومكتبة الجامعة، عمان-الأردن، 2015، ص ص 358-359.
- ¹⁰ دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011. ص ص 575-576.
- ¹¹ حمزة عبد الحليم درادكه، حمزة عبد الرزاق العلوان، مروان أبو رحمة، مصطفى كافي، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع ومكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص 112.
- ¹² نفس المرجع، ص 107.
- ¹³ زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص ص 243-245.
- ¹⁴ وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، <http://www.matta.gov.dz>، الطبعة 18 للصالون الدولي للسياحة والأسفار، تاريخ الاطلاع: 2017/06/15، 19 ساو02.
- ¹⁵ الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، <http://www.andt-dz.org> ، تاريخ الاطلاع: 2017/06/10، 14 ساو30.
- ¹⁶ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، <http://www.andi.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2017/06/10، 15 ساو15.
- ¹⁷ خير الدين معطى الله، خديجة عزوزي، سليمة طبائية، مقال تحت عنوان الاستراتيجيات التنموية المستدامة المتبعة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر، ملتقى دولي تحت عنوان تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 652.
- ¹⁸ عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة -حالة الجزائر- اطروحة دكتوراه، الحاج لخضر - باتنة، 2010، ص ص 131-132، (<http://theses.univ-batna.dz>)، تاريخ الاطلاع: 2017/06/15، 20 ساو18.
- ¹⁹ خير الدين معطى الله، خديجة عزوزي، سليمة طبائية، مرجع سبق ذكره، ص ص 649-653.
- ²⁰ وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، <http://www.matta.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2017/06/15، 21 ساو08.